BACKGROUNDER

الملامح العامة ل ***ONTARIO BUDGET 2019***

11 نيسان/ أبريل 2019

موازنة الميزانية بقدر كبير من المسؤولية

تلتزم Ontario's Government for the People بموازنة الميزانية بطريقة مسؤولة لاستعادة الثقة وتعزيز الشفافية والمساءلة في الموارد المالية للمقاطعة. ستعمل موازنة الميزانية على توفير الحماية اللازمة لأهم القطاعات الحيوية - مثل خدمات الرعاية الصحية، والتعليم وغيرها من الخدمات العامة الأساسية - وتضمن توفر التمويل اللازم لها للأجيال القادمة. إن الحكومة:

- تتوقع عجز بمقدار 11.7 مليار دولار في العام 2018-2019، بتحسن قدره 3.3 مليار دولار من قيمة العجز الذي خلّفته الحكومة السابقة والذي بلغ 15 مليار دولار.
- تلتزم بوضع خطة للعودة إلى التوازن في الميزانية بحلول العام 2023-2024 بالتوازي مع إيجاد فرص عمل وكذلك حماية أهم القطاعات الحيوية للمواطنين - الخدمات العامة الأساسية والتي تشمل نظام الرعاية الصحية والتعليم ذو المستوى العالمي في مقاطعة أونتاريو - إلى جانب تقديم المساعدات اللازمة للأفراد والعائلات وكذلك المشاريع.
- تقوم بمعالجة الدين العام والذي قدره 343 مليار دولار من خلال تطبيق استراتيجية مسؤولة لتخفيض عبء الدين بحيث تعمل على استعادة الصحة المالية للمقاطعة بحلول العام 2022-2023، وصون الخدمات الأساسية وكذلك تخفيض نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 40.8 بالمئة من الدين الذي خلّفته الحكومة السابقة.
- تظهر لمواطني أونتاريو مدى مساءلة الحكومة من خلال طرح Fiscal Sustainability, Transparency and Accountability Act (FSTAA). من بين إجراءات المساءلة الأخرى المطروحة، قانون FSTAA المقترح Premier and Minister's Accountability Guarantee الذي يفرض دفع عقوبة قدرها 10% من الرواتب الوزارية وكذلك راتب رئيس الوزراء عن كل مرة لا يلتزمون بها بالموعد النهائي لأي بيان عام يصدرونه. كما يجب على الوزير التوضيح علنًا سبب عدم الإيفاء بالموعد النهائي وتحديد موعد آخر لإصدار التقرير.

حماية أهم القطاعات

تدرك حكومة أونتاريو أنه لحماية أنظمة التعليم والرعاية الصحية ذات المستوى العالمي في المقاطعة، لا بد لها من وضع مصلحة المواطن في صلب أي قرار حكومي تتخذه. تقوم الحكومة بما يلي:

- تقديم مقترح الائتمان الضريبي الجديد Ontario Childcare Access and Relief from Expenses (CARE). يعتبر الائتمان الضريبي CARE أحد أكثر مبادرات رعاية الأطفال مرونة تم تقديمها في أونتاريو حتّى الآن. يتيح هذا البرنامج المجال للوالدين وليس للحكومة، اتخاذ القرار بشأن رعاية الأطفال المقدمة لأطفالهم. سيزود برنامج الائتمان الضريبي CARE ما يقارب 300 ألف عائلة بنسبة قد تصل إلى 75% من نفقات رعاية الأطفال المستحقة، كما سيتيح المجال للوصول إلى خيارات واسعة من خدمات رعاية الأطفال والتي تشمل الرعاية المقدّمة في المراكز والرعاية المنزلية والمخيمات.
- تخصيص مبلغ من المال قد يصل إلى مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة بهدف إيجاد 30 ألف مقعد لرعاية الأطفال في المدارس وهذا يشمل 10 آلاف مقعد في المدارس الجديدة، وبالتالي تيسير حياة الوالدين من خلال مساعدتهم في توفير الرعاية اللازمة لأطفالهم بأسعار ميسورة.

Ontario

- استثمار 384 مليون دولار في المستشفيات و267 مليون دولار إضافية لتلقي خدمات الرعاية الصحية في المنزل وفي المجتمعات المحلية. الأمر الذي يعتبر أساسيًا لإنهاء الرعاية الصحية في ممرات المستشفيات (لعدم توفر الأسرّة لعلاج المرضى) وتوجيه المزيد من الانفاق على الرعاية الصحية حيث تكمن الحاجة الماسّة إليها. وكذلك ستقوم الحكومة بإيجاد Ontario Health Teams للتوجه نحو وضع نموذج تقديم خدمات صحية متكاملة بهدف تحسين الانتقال إلى الرعاية الصحية وتقليص قوائم انتظار الخدمات.
- استثمار 3.8 مليار دولار لخدمات دعم الصحة العقلية والإدمان والإسكان خلال السنوات العشر القادمة بدئًا من إيجاد نظام الصحة العقلية والإدمان.
- تقديم برنامج جديد لعلاج الأسنان للمسنين ذوي الدخل المنخفض غير المؤمّنين. سيحصل الأفراد المسنين الذين يبلغ دخلهم السنوي 19.300 ألف دولار أو أقل أو الأزواج المسنين الذين يبلغ دخلهم السنوي مجتمعين 32.300 دولار أول أقل على خدمات علاج الأسنان في وحدات الرعاية الصحية وفي المراكز الصحية في المجتمعات المحلية وكذلك في Aboriginal Health Access Centres المنتشرة في كافة أرجاء المقاطعة.
- إيجاد 15 ألف سرير للرعاية طويلة المدى خلال السنوات الخمس القادمة وتحديث 15 ألف سرير قديم للرعاية طويلة المدى من أجل توفير الرعاية المناسبة للمرضى الذين يعانون من حالات صحية معقدة.
- تطوير المدارس بغية تحسين العملية التعليمية والحفاظ على أمان الطلبة والأطفال من خلال استثمار 1.4 مليار دولار في تجديد المدارس في السنة الدراسية 2019-2020.
- تقوية المنهاج الدراسي في مقاطعة أونتاريو من خلال التركيز على مادتي الرياضيات والعلوم وكذلك مهارات العمل مثل المهن والحرف والبرمجة وأيضًا المهارات الحياتية مثل المهارات المالية.
- تخفيض الرسوم الدراسية بقيمة 10% للطلبة في جميع الكليات والجامعات الحكومية بدئًا من العام الدراسي 2019 -2020، وتجميد الرسوم الدراسية للعام الدراسي 2020- 2021. سيلاحظ الطلبة المسجلين في برامج دراسية في الكليات انخفاضًا على الرسوم الدراسية بقيمة 340 دولار في العام الدراسي كما سيلاحظ الطلبة المسجلين في برامج البكالوريوس في اختصاصي العلوم والآداب انخفاضًا على الرسوم الدراسية بمعدل 660 دولار.
- تيسير تملّك واستئجار المساكن من خلال المساهمة في زيادة عرض الوحدات السكنية التي يحتاجها المواطن من خلال Housing Supply Action Plan القادم.

وضع المواطن على رأس أولوياتنا

تلتزم الحكومة بتسهيل حياة المواطنين وتحسين الفرص والخيارات من خلال:

- اعتماد استراتيجية الرقمية أولاً لإتاحة المزيد من الخدمات عبر الانترنت وتسهيل استخدامها وتجنب التعاملات التي تعتمد على الحضور الشخصي أو الوثائق الورقية وذلك بهدف تخفيض الكلف.
- دفع أكبر مساهمة مالية في تاريخ مقاطعة أونتاريو في الرأس المال اللازم لبناء قطار أنفاق وتفرعاته من خلال تخصيص 11.2 مليار دولار لدعم أربعة مشاريع نقل سريع في منطقة تورونتو الكبرى بتكلفة إجمالية تقدّر ب 28.5 مليار دولار. بحيث تشمل Ontario Line المقترح الجديد، وYonge North Subway Extension باتجاه Richmond Hill وMarkham، و Eglinton Crosstown West Extension باتجاه Etobicoke وكذلك إكمال Scarborough Subway Extension بحلول العام 2029-2030.
- تحسين الخدمات من خلال أكبر زيادة في خدمات السكك الحديدية GO Transit منذ خمس سنوات وذلك بزيادة عدد الرحلات اليومية وتوسعة خطوط السير والنظر في إمكانية توفير خدمات الطعام والشراب بصورة أكثر مرونة في كافة أرجاء شبكة سكة القطار GO Transit.

- تسهيل عملية شراء التأمين على المركبات بما في ذلك توسعة الخيارات أمام السائقين لاختيار تغطية التأمين التي تلبي احتياجاتهم وكذلك تعطيهم المزيد من التحكم على تعرفة التأمين.
- تحسين الخيارات ووسائل الراحة الملائمة أمام المستهلكين البالغين والفرص أمام الأعمال التجارية من خلال تقديم تشريع جديد يتيح للمجالس البلدية وضع قوانينهم الخاصة المتعلقة بشرب المشروبات الكحولية في الأماكن العامة مثل الحدائق والسماح لهم بشربها في حفلات الشواء التي تقام عقب الفعاليات الرياضية المعينة.
- تقديم اقتراح الإعفاء الضريبي للعائلات المستحقة. فقدان شخص عزيز وقت عصيب تمرّ به العائلات. بدئًا من 1 كانون ثاني/ يناير سيتم تخفيض Estate Administration Tax المفروضة على العقارات التي تبلغ قيمتها 50 ألف دولار أو أقل، وأيضًا تخفيض 250$ من الضريبة المستحقة على العقارات الأكبر حجمًا.

انفتاح على المشاريع التجارية والوظائف الجديدة

تعمل الحكومة على فتح مقاطعة أونتاريو أمام المشاريع التجارية وأمام الوظائف من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وخفض كلفة المشاريع التجارية وإيصال عدد أكبر من العمال بالوظائف المحليّة الجيدة. تقوم الحكومة بما يلي:

- تقديم 3.8 مليار دولار على شكل إعفاء من ضريبة الدخل المستحقّة على الشركات في المقاطعة على مدى ست سنوات من خلال شطب أسرع للمبالغ المستحقة على الاستثمارات الرأسمالية وذلك بموجب Ontario Job Creation Investment Incentive.
- تبسيط الإجراءات الإدارية بنسبة 25% بحلول العام 2020. من المتوقع بعد التطبيق الكامل لهذه الإجراءات، أن تقدّم هذه التغيرات للمشاريع التجارية في مقاطعة أونتاريو ما يزيد عن 400 مليون دولار على شكل وفورات مستمرة في تكاليف الامتثال.
- تطبيق برنامج Driving Prosperity بهدف تعزيز التنافسية والابتكار والمواهب في قطاع السيارات في مقاطعة أونتاريو.
- دعم التخفيض في معدل قسط التأمين الخاص بـ(Workplace Safety and Insurance Board (WSIB من 2.35 دولار إلى 1.65 دولار على كل 100 دولار من الرواتب المؤمنة بدئًا من الأول من كانون ثاني/ يناير 2019، وبالتالي ستوفر على أصحاب العمل 1.45 مليار دولار في العام 2019.
- إيجاد البرامج المناسبة التي تشجع المواطنين في أونتاريو على الاتجاه للمهن الحرفية والحصول على التدريب اللازم والإحاطة بمزايا المهن الحرفية.
- إطلاق المبادرات الريادية التي تجذب المهاجرين من ذوي المهارات العالية إلى المجتمعات المحليّة الصغيرة.
- إنشاء برنامج جديد Northern Ontario Internship Program بحيث يلغي شرط ضرورة أن يكون المتقدّم بطلب التدريب من خريجي الجامعات أو الكليات الجدد، ويتيح المجال للعمّال الجدد وللأشخاص الذين يبدؤون مهن جديدة والعاطلين عن العمل التأهل في البرنامج.
- محاربة قانون الحكومة الفيدرالية الخاص بضريبة الكربون والذي من شأنه قتل فرص العمل من خلال زيادة كلفة نشاطات السيارات والتصنيع والنقل والتعدين والغابات بشكل متزايد في مقاطعة أونتاريو وتعريض آلاف الوظائف للخطر.